

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

28-29-30 جماد ثاني 1439 / 16-17-18 مارس 2018





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
7	هيئة حقوق الإنسان
9	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

جازان: • حقوق الإنسان“ تحقق في تعنيف المعاق

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 28 جماد ثاني 1439هـ - 16 مارس 2018م

<https://www.okaz.com.sa/article/1624078>

محمد الكادومي (جازان @mohm88777)

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جازان أنها بصدد رصد المقطع المتداول في منصات التواصل الاجتماعي الذي يظهر مواطنا يعذب ابنه المعاق جسدياً وضربه بعصا وإهانته وظهرت والدته الطفل في المقطع المرئي وهي تناشد الجهات المعنية بالتدخل لإنقاذ ابنها مما اسمته «جبروت وبطش والده» وأبلغ المشرف على هيئة حقوق الإنسان بجازان الدكتور أحمد البهكلي «عكاظ» أن الهيئة بدأت في التحقق من المقطع المتداول وستتخذ الإجراءات المناسبة بعد التحقق من صحته وطبقاً لمعلومات «عكاظ»، فإن الطفل المعاق الذي ظهر في المقطع، يسكن في قرية الرواجحة، جنوبي جازان، وتعرض إلى حادثة سير قبل نحو 3 سنوات ما أفقده القدرة على الحركة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الصحة»: انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع والأمهات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 30 جماد ثاني 1439 هـ - 18 مارس 2018م
<http://www.alhayat.com/Articles/28097784>

الدمام - رحمة ذياب

كشفت إحصاءات أصدرتها وزارة الصحة عن انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى 7.4 لكل ألف مولود حي، فيما انخفض معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات إلى 8.6 لكل ألف مولود حي، وانخفض معدل وفيات الأمهات إلى 12 لكل مئة ألف أم، أما من ناحية التمويل فبلغت نسبة الاعتمادات المالية للوزارة سبعة في المئة من إجمالي موازنة الدولة. وكشفت التقرير الحديث (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن «التقديرات الأولية تشير إلى أن مبادرات التحول الوطني ستوفر 31.300 وظيفة جديدة (تشمل القطاع الخاص)، خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وأيضاً سيكون هناك تحقيق عائد حكومي جديد بإجمالي 30.8 بليون ريال، وتوفير في النفقات الرأسمالية الحكومية بمبلغ إجمالي قدره سبعة بلايين ريال، وتوفير في النفقات التشغيلية الحكومية بمبلغ إجمالي قدره 18.8 بليون ريال، وفي حال تنفيذ هذه المبادرات سيتم تحقيق توفير الرعاية الصحية، التي من خلالها سيتم تحسين الحال الصحية والمعيشية للمواطنين وتوفير القوى العاملة التي تضمن استمرار تلك الرعاية، ما ينعكس إيجاباً على المؤشرات الصحية كافة، تحقيقاً لأهداف ومبادرات التحول الوطني». وبدأت الوزارة في إيجاد مصادر إيرادات إضافية وتنمية الموارد الذاتية، وفقاً لآليات وضوابط مرنة، إذ حددت الوزارة أهدافاً عدة، أهمها وضع الخطط والآليات التنفيذية لتنمية وإدارة الموارد الذاتية، وإيجاد مصادر تمويلية متعددة لموارد خدمات الرعاية الصحية، ووضع إجراءات إدارية ومالية وتحصيل ومتابعة وإيرادات الموارد الذاتية، مع ضرورة إيجاد قاعدة بيانات آمنة للموارد الذاتية. وأشارت الوزارة إلى أن إيراداتها في برنامج «الخدمات الصحية بمقابل» بلغت خلال العام الماضي، 458 مليون ريال، إضافة إلى 196 مليون ريال تمثل المبالغ غير المحصلة، بنسبة بلغت 131 في المئة من المستهدف، فيما بلغت إيرادات برنامج التدريب بأجر قدره 74 مليون ريال، أما برنامج الاستثمار فكانت عوائده 35 مليون ريال، بنسبة بلغت 116 في المئة من المستهدف، وتم اعتماد 100 مستشفى من مجلس الضمان الصحي، إضافة إلى تفعيل دور المختبرات الإقليمية ومراكز السموم مع القطاع الخاص. فيما عملت الوزارة ضمن خططها التطويرية على تطوير أعمال الضمان الصحي التعاوني، مع تأكيد أهمية المحاسبين والمحصلين في برنامج «الخدمات الصحية بمقابل»، وتوقيع ثلاثة عقود مع شركات التأمين الطبي، وعقد مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وزيادة المرافق الصحية، التي يطبق فيها برنامج «الخدمات الصحية بمقابل» من 250 مرفقاً إلى 330 مرفقاً، بزيادة 32 في المئة من المستهدف. وكشفت الوزارة أنها عملت على تحديث دليل «التدريب بأجر»، وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج 51.743 متدرباً، وعن مساهمة القطاع الصحي الخاص تبين المؤشرات الحديثة أن القطاع الخاص يشارك في تقديم خدمة الرعاية الصحية، إذ ارتفع إجمالي المستشفيات الخاصة من 123 في عام 1425 إلى 149 مستشفى العام الماضي، أما المجمعات الطبية فكانت 1799 مجعاً عاماً، والمختصة 1286 مجعاً مختصاً، والعيادات الخاصة 59 عيادة، والصيديات الخاصة 8080 صيدلية، ومحال النظارات 2096 محلاً، أما مراكز العلاج الطبيعي فارتفعت إلى 124 مركزاً، وبذلك يسهم القطاع الخاص بنسبة 31 في المئة من المستشفيات في المملكة، وبنسبة 23 في المئة من إجمالي اسرة المستشفيات في المملكة، فيما شارك القطاع الخاص في تنفيذ المشروع الوطني الكبير لإحلال المراكز الصحية الجديدة محل القديمة والمستأجرة، التي بلغ عددها الإجمالي 1499 مركزاً، وتمت تغطية كلفة إنشائها من فائض إيرادات الموازنة، وبلغت كلفتها حوالي 5.3 بليون ريال.

«التقاعد»: أجرينا خطوات نحو إصلاح الأنظمة التقاعدية

المصدر: جريدة الحياة الإحد 30 جماد ثاني 1439هـ - 18 مارس 2018م
<http://www.alhayat.com/Articles/28094019>

كشف وزير الخدمة المدنية رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد سليمان الحمدان، أن المؤسسة نفذت خطوات عملية نحو إصلاح الأنظمة التقاعدية، وتعزيز استثماراتها وتنويعها، لرفع العوائد المتحققة منها، في ظل إطار فعال ومرن للحكومة وإدارة الأخطار. وأوضح الحمدان، في تصريح صحافي أمس (السبت)، لمناسبة إعلان المؤسسة العامة للتقاعد استراتيجيتها حتى عام 2022، أن المؤسسة ستضاعف جهودها لتطوير الخدمات المقدمة للمشاركين والمتقاعدين والمستفيدين، والتنسيق مع القطاع الخاص، لتقديم مزيد من العروض والمزايا الموجهة إليهم. وقال إن استراتيجية المؤسسة تضمنت عناصر رئيسة عدة، تمثلت في تقديم خدمات مميزة للمشاركين والمتقاعدين وامتلاك جميع بياناتهم في شكل دقيق ومحدث، لتعزيز التعاملات الرقمية، وبناء قدرات مميزة في الاستثمار، وإدارة الأخطار وتوزيع الأصول وتحسين العمليات الاستثمارية، وتحسين وتطوير الأنظمة التقاعدية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، إضافة إلى تحسين الهيكل التنظيمي للمؤسسة على النحو الأمثل، مع تقسيم الأعمال والمهام الأساسية، وتحسين الصحة التنظيمية، مع التركيز على المساءلة والقيادة. وأضاف إن الاستراتيجية تتمثل بتعزيز نموذج الحوكمة وتحسين لوائح لجنة للاستثمار التابعة لمجلس الإدارة، واستكمال هيكل الاختصاصات، وتحديد المسؤوليات وتعزيز المرونة للاستفادة من الفرص الاستثمارية بالشكل الأمثل، وتطوير رأس المال البشري، واستخدام عمليات جديدة لتدريب الموظفين، واستقطاب الكفاءات المميزة في التخصصات التي تحتاج إليها المؤسسة، مع إعادة تنظيم ممارسة ثقافة إدارة الأداء. وأكد التزام المؤسسة تطوير جميع خدماتها، تنفيذاً لرؤية المملكة 2030، وذلك في ظل ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من اهتمام دائم بالمتقاعدين، وتطوير أنظمة التقاعد «إذ أصبحت تقدم خدماتها للمشاركين، إضافة إلى المتقاعدين عبر عدد من الخدمات، ومنها برنامج «مساكن» الخاص بتمويل موظفي الدولة والمتقاعدين لشراء المساكن، مع حرص المؤسسة على تطوير قدرتها الاستثمارية، عبر استقطاب وبناء القدرات المتخصصة في الاستثمار وإدارة الأخطار، ما سينعكس إيجاباً على تحقيق عوائد أفضل». وأشار وزير الخدمة المدنية رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتقاعد إلى أن المؤسسة تسعى إلى العمل مع القطاع الخاص لتقديم خدمات وعروض مميزة للمتقاعدين والمستفيدين، لتضاف إلى الخدمات الحالية، في مناطق المملكة كافة. وبين أن المؤسسة انطلقت في صياغة استراتيجيتها من رؤية نصها «الريادة والموثوقية في مجال الحماية الاجتماعية»، فيما جاءت رسالتها: «تعزيز رخاء وطمأنينة المشاركين والمتقاعدين»، لتلبي جملة من القيم، على غرار: التركيز على متلقي الخدمة، والمرونة، والتعاون، والجودة، والتميز. وأكد حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد على المتقاعدين من مدنيين وعسكريين، مشدداً على التزام المؤسسة تطوير مختلف خدماتها المعنية بهذه الفئة، التي أخلصت وتفانت في تقديم عمل كبير لوطنها، تنفيذاً لرؤية المملكة 2030.

محاكم السعودية تعقد 952 ألف جلسة خلال 6 أشهر

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 جماد ثاني 1439 هـ - 17 مارس 2018م
<http://www.alhayat.com/Articles/28090388>

الرياض - «الحياة»

كشفت وزارة العدل السعودية أن المحاكم عقدت 952 ألف جلسة قضائية خلال الأشهر الستة الماضية، أصدرت خلالها 325 ألف حكم قضائي، فيما صادقت محاكم الاستئناف على أكثر من 95 ألف حكم خلال العام الجاري. وتصدرت محاكم الرياض بـ228.810 جلسات قضائية منعقدة، ومحاكم منطقة مكة المكرمة بـ244.793 جلسة، وجاءت محاكم الشرقية في المرتبة الثالثة بـ123.290 جلسة. وأعلنت الوزارة في بيان صحفي أصدرته اليوم (السبت)، تنفيذها أكثر من سبعة ملايين خدمة منها ما يتعلق بالتوثيق وأخرى تدخل ضمن خدمات محاكم التنفيذ، إلى جانب العمليات القضائية في المحاكم العامة والجزائية والتجارية ومحاكم الأحوال الشخصية، وذلك منذ بداية العام الهجري الجاري وحتى يوم الخميس الماضي. وأكدت أن التحول الرقمي في المرافق العدلية أسهم بشكل كبير في التيسير على المستفيدين وكذلك العاملين في المحاكم وأصحاب الفضيلة القضاة وأعاونهم، إضافة إلى إسهامه في رفع كفاءة الإنفاق، لافتة إلى أن 99.9 في المئة من العمليات في محاكم التنفيذ تمت خلال الأشهر الماضية إلكترونياً دون الحاجة لتقديم بالورق، مبيّنة أن الورق أصبح استخدامه يتمحور حول واحد في المئة من إجمالي الطلبات المقدمة. وكشفت الوزارة أن محاكم التنفيذ استقبلت 337 ألف طلب لاستعادة أكثر من 127 بليون ريال، وأصدرت أكثر من 530 ألف قرار تنفيذي منه 280 ألف قرار تبليغ وهو ما يعرف داخل أروقة المحاكم بـ«قرار 34»، في المقابل شهدت السنة الجارية إصدار 213 ألف قرار لإيقاع العقوبات على الممتنعين عن تنفيذ السندات التنفيذية وهو ما يعرف بـ«قرار 46»، أما قرارات الحبس التنفيذي وقرارات الإفصاح عن الأموال والقرارات المفتوحة فبلغت في مجملها حوالي 37 ألف قرار. ونوهت إلى أن إجمالي عمليات توثيق العقارات خلال العام الجاري بلغت 480 ألف عملية توثيق لعقارات، فيما أصدرت كتابات العدل أكثر من 900 ألف وكالة.

«العمل» تلوح بغرامات على مخالفي توطين تأجير السيارات

تتعدد بتعدد العمال

المصدر: جريدة الحياة السبت 29 جماد ثاني 1439 هـ - 17 مارس 2018م
<http://www.alhayat.com/Articles/28089418>

الرياض - «الحياة»

يدخل قرار قصر العمل في منافذ تأجير السيارات في مناطق المملكة كافة على السعوديين غداً (الأحد) حيز التطبيق. وقالت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، إن القرار سيرفع مستوى مشاركة الكوادر الوطنية البشرية في سوق العمل، من خلال توفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام لسوق العمل. وقالت الوزارة إن فرق التفتيش المشتركة، ستسجل غرامات مالية المنشآت المخالفة بتعدد بتعدد العمال الذين تم توظيفهم في المهن المقصورة على السعوديين، وفي حال تكرار المخالفة تتضاعف تلك الغرامة، وذلك بعد تطبيق القرار.

وأوضح المتحدث باسم الوزارة خالد أباالخير أن المهن المشمولة في قرار توظيف منافذ تأجير السيارات هي: المحاسبة، والإشراف، والمبيعات، والاستلام والتسليم، مبيّن أن منظومة العمل والتنمية الاجتماعية تقدم الدعم في مجالات عدة، منها التدريب والتأهيل اللازمان للتوظيف، وتقديم البرامج التدريبية الإلكترونية اللازمة لتأهيل الشباب في الأنشطة المستهدفة عبر منصة «دروب»، وتقديم الدعم الفني والتمويلي للشباب الراغبين في العمل الريادي الحر، إلى جانب إقامة الملتقيات الوظيفية اللازمة لتحقيق الموازنة بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل بما في ذلك الاستفادة من البوابة الوطنية للعمل «طاقات»، وتقديم الدعم في مجال التفتيش، ومتابعة قرارات التوظيف بالتكامل مع لجان التوظيف في برنامج «التوظيف الموجّه».

ودعت الوزارة عملاءها إلى التواصل عبر مركز الاتصال على الرقم 19911، أو عبر تطبيق «معاً للرصد» على الأجهزة الذكية، وذلك لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات سوق العمل.

وأتاح صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» من خلال برنامج «دروب» للتدريب الإلكتروني، سبع دورات تأهيلية تدريبية إلكترونية مجانية لراغبي العمل في منافذ تأجير السيارات من خلال الرابط : www.droob.sa/ar/individuals/tawteen أمام الشباب السعودي؛ للالتحاق في العمل في منافذ تأجير السيارات، وهي: مبادئ العمل في خدمة العملاء، والاحترافية في خدمة عملاء مكاتب تأجير السيارات، والتعامل مع احتياجات العملاء، وأساسيات التواصل المتميز، وإدارة بيانات العملاء، والتعامل مع المواقف الصعبة، وإتقان عملية البيع.

ودعا الصندوق، أصحاب منشآت تأجير السيارات إلى الاستفادة من برنامج دعم نمو التوظيف بالمنشآت الذي تم إطلاقه مؤخراً؛ للحصول على الدعم الذي يقدمه الصندوق، وذلك من خلال زيارة الموقع الإلكتروني على الرابط :

<https://hrdf.org.sa/program/463> .

ويشمل دعم الصندوق ضمن البرنامج، الموظفين والموظفات الذين تم تعيينهم لدى المنشأة بعد تاريخ 31 حزيران (يوليو) الماضي، ولمدة عامين، إذ سيساهم الصندوق بنسبة 15 في المئة من إجمالي الأجر الشهري للموظف، بينما تصل النسبة إلى 20 في المئة من إجمالي الأجر الشهري للموظفة. ويشارك إلى جانب منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، في تطبيق قرار التوظيف هيئة النقل العام وعدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة.



السعودية تحتفي باليوم العالمي لحقوق المستهلك بالتوعية من

• الاحتيايل“ و دليل حقوق»

المصدر: جريدة الحياة السبت 27 جماد ثاني 1439 هـ - 17 مارس 2018

<http://www.alhayat.com/Articles/28080031>

جدة - عائشة جعفري

تحتفل دول العالم باليوم العالمي لحقوق المستهلك الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1985 في الـ15 من آذار (مارس) من كل عام، وتشارك جمعية حماية المستهلك في هذا العام بهدف زيادة وعي المستهلك والدفاع عن حقوقه وتبني قضاياها حول العالم، وسيسلط الضوء هذا العام على حقوق المستهلك في جعل الأسواق الرقمية أكثر عدلاً بشعار «عالم رقمي أفضل» الذي يهدف إلى ضمان السلامة الأمنية لبيانات المستهلك، مع ضمان نزاهة السوق الإلكترونية في بيع منتجات أصلية وغير مقلدة أو مغشوشة أو فرض رسوم وضرائب غير معلومة، إضافة إلى رعاية مصالح المستهلك بتوفير أسعار منافسة، وأنظمة دفع وخدمات بريدية موثوقة.

وأطلقت الجمعية تزامناً مع هذا اليوم موقعاً للتوعية من الاحتيايل المالي والذي من شأنه تعريف المستهلكين بأنواع النصب والاحتيايل المالي، وكذلك عرض وتبادل تجارب الآخرين، ويساعد أيضاً في كشف اتجاهات المحتالين وطرقهم الجديدة في ذلك، في حين دش وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي بمقر الوزارة أول من أمس (الخميس) دليل حقوق المستهلك، الذي يُعد المرجع الشامل لكل حقوق وواجبات المستهلكين، إذ تُقدّم الوزارة عبر الدليل الموحد أكثر من 50 حقاً عبر ستة فصول تُسهم في توعية وتعريف وتثقيف المستهلك والتاجر بحقوقه وواجباته، وبما يحفظ حقوق كل الأطراف.

ويث المغردون عبر وسم «اليوم العالمي لحقوق المستهلك» شكاوهم وانتقاداتهم وثناءاتهم، إضافة الى التوعية التي شملت كل الجهات، وشارك فيها المختصون من الاقتصاديين والقانونيين لشرح كيفية حفظ حقوق المستهلك.

ولم تغب الاقتراحات عن الوسم إضافة إلى الاستطلاعات المصاحبة له، وكان من ضمن الاقتراحات المطالبة بعدم كتابة 100 في المئة على أي منتج مثل العسل المعب والمشروبات الصناعية، بينما جاء آخر بوضع معايير وضوابط صارمة تتعلق باستيراد المواد الغذائية والاستهلاكية ومنع استيراد المواد رديئة التصنيع من أية دولة، ولفت البعض إلى البقالات الصغيرة داخل الأحياء والتي تضع على المستهلكين قيماً مضاعفة من دون رقم ضريبي مستغلة بذلك قلة وعي المجتمع.

وصاحب وسم «اليوم العالمي لحماية حقوق المستهلك» في السعودية وسم «اسم شركة نصبت عليك»، واستعرض فيه المغردون أسماء مواقع تجارة الكترونية وشركات وجهات تم استغلالهم عن طريقها، وقد كان للمتاجر الإلكترونية ذات الحسابات المنشأة على مواقع التواصل الاجتماعي النصيب الأكبر من الشكاوى.

وتؤكد وزارة التجارة والاستثمار مواصلة بذل مساعيها لحماية وتعزيز ثقة المستهلك، من خلال مهماتها الرقابية على الأسواق، ومكافحة الغش التجاري، ومتابعة وفرة المنتجات وجودتها، إضافة إلى تنظيم المعارض التوعوية المتنقلة في مختلف مدن المملكة، وتنظيم الحملات التوعوية والتثقيفية للمستهلك والتاجر بشكل دوري في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.



شرطة مكة تعلن عن قاتل الخادمة الإندونيسية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 ربيع ثاني 1439 هـ - 18 مارس 2018 م
<http://www.alriyadh.com/1669240>

مكة المكرمة - جمعان الكناني
صرح المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة مكة المكرمة بأن مركز شرطة جرول بالعاصمة المقدسة تبلغ عن وجود إحدى الخادمت من الجنسية الأسبوية متوفيه داخل منزل كفيها، ومن خلال المعاينة تبين وجود عدة جروح طعنية بجسمها مما يرجح جنائية الوفاة، إذ تم تشكيل فريق عمل لكشف الظروف والملابسات المصاحبة للوفاة، وأسفر ذلك -بعد توفيق الله - لتركيز الإشتباه بأحد أبناء الكفيل لعدد من المعطيات، وجرى القبض عليه وإحالته مع كامل أوراق القضية للنياحة العامة المختصة بأعمال التحقيق وفق التعليمات النظامية.



متحدث التعليم ينفي ما نسب للوزارة بشأن منع استخدام العقاب مع الطلاب

المصدر: جريدة الرياض الاحد 30 ربيع ثاني 1439 هـ - 18 مارس 2018 م
<http://www.alriyadh.com/1669230>

متابعة - الرياض الإلكتروني

صرح المتحدث الرسمي لوزارة التعليم مبارك العصيمي مساء اليوم أنه لم يصدر من الوزارة مؤخرًا أي توجيه يتعلق بمنع استخدام العقاب مع الطلاب بجميع أشكاله وصوره نهائيًا، وذلك بحسب ما أعلن عنه العصيمي عبر حسابه الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر». وأشار العصيمي إلى أن قواعد السلوك والمواظبة تنظم التعامل مع مخالفات الطلاب والطلاب بجميع المراحل.



الشورى: السجن 15 عاماً فى قضايا الأحداث " بدلاً من القتل يحسم ملفات "معلقة" فى أروقة المجلس

المصدر: جريدة المدينة السبت 30 جماد ثاني 1439هـ - 18 مارس 2018م
<http://www.al-madina.com/article/565828>

جابر المالكي

حسم مجلس الشورى الأسبوع الجاري ملفات مهمة، طال عليها الأمد فى أروقة ودهاليز المجلس؛ حيث يستهل تلك المواضيع بالتصويت على تعديل نظام التنفيذ، بإضافة نص يفرض مقابل تنفيذ على المدين المماطل بالطرق التي يجري بها تحصيل مصروفات التنفيذ.

ومن ضمن الموضوعات مقترح مشروع نظام المسؤولية الطبية، وكذلك اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة، كما يصوت على عددٍ من البنود فى مقدمتها تقرير اللجنة الخاصة بشأن دراسة موضوع الجرائم الجنائية، المتعلقة بالشركات المدرجة فى سوق الأسهم السعودية.

حسم التباين

وكشفت مصادر بمجلس الشورى لـ«المدينة» أن المجلس سيحسم التباين بينه ومجلس الوزراء فى نظام رعاية الأحداث، ويبيّن تقرير اللجنة أنه جاء بالإجراءات المتعلقة بقضايا الأحداث معاقبة الحدث بالإيداع فى دار الرعاية الاجتماعية مدة لا تتجاوز 15 سنة، إذا كانت عقوبة جريمته تستوجب القتل نظامًا، وهددت مواد التدابير التي تتخذها المحكمة تجاه الحدث غير المتم الرابعة عشرة من عمره، ومن ذلك توبيخه وتحذيره، وتسليمه لمن يعيش معه من الأيوين، أو لمن له الولاية، ومنعه من ارتياد أماكن معينة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ومنعه من مزاوله عمل معين ووضع تحت المراقبة الاجتماعية فى بيئته الطبيعية لمدة لا تتجاوز سنتين.

إجراءات القبض

وحذر النظام جميع إجراءات القبض والضبط والتحقيق من الانفراد أو الخلوة بالحدث ذكرًا كان أو أنثى، كما وضع ضابط لاعتبار البلاغات وتضمن أحكامًا عامة وتدابير لمن ارتكب فعلاً معاقبًا عليها نظامًا لمن لم يتم سن الرابعة عشرة من الأحداث، وحدد مدد الإيقاف بغرض التحقيق وحالات الإيداع فى دور الرعاية.

وحدد مشروع نظام الأحداث ضبط بلاغات الأحداث المدعين، وسماع الشهود من الأحداث؛ لتكون فى مكان مناسب، وبحضور ولي أمر الحدث أو من يقوم مقامه، وقد فصلت المادة الرابعة أحوال المراعاة عند القبض على الحدث فى حال التلبس، ومن ذلك إبلاغ ولي أمره ومن يقوم مقامه، أما فى غير حالات التلبس فى حال الحدث، وأن يكون القبض عليه بحضور والده، ومن يقوم مقامه، أو مندوب من دار الرعاية، أو بما يمنع الخلوة، أو الانفراد بالحدث، ويحاط ولي الأمر والحدث بالتهمة المنسوبة إليه.

وبيّنت المواد من نظام الأحداث إجراءات التبليغ، التي لا تكون صحيحة، إلا إذا بلغ ولي أمر الحدث، وفسرت المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة إجراءات الضبط والإيقاف؛ حيث منعت إيقاف الحدث لغرض التحقيق ما لم تر النيابة العامة أن المصلحة تقتضى إيقافه، وفى جميع الأحوال لا يوقف إلا فى الدار ويكون الإيقاف مسببًا، ويرحل الحدث الذكر بصحبة ولي أمره، أو من يقوم مقامه لأقرب محافظة، أو مركز لمقر إقامته؛ ليودع فى دارها، وإن تعذر والده فيصحبه مندوب من وزارة الشؤون الاجتماعية، أو بما يمنع الانفراد به، وإن كان الحدث أنثى فترحل بصحبة محرم لها أو سجانها

أو أكثر، إن أمكن أو بما يمنع الخلوة، على أن ينتهي توقيف الحدث بمضي خمسة أيام، إلا إذا رأى المحقق تمديد مدة التوقيف على أن لا تزيد في مجموعها على 15 يوماً من تاريخ القبض عليه، وفي الحالات التي تتطلب التوقيف مدة أطول، فيرفع الأمر إلى رئيس النيابة العامة أو من يفوضه من نوابه؛ ليصدر أمر التمديد لمدة أو مدد متعاقبة لا تزيد أي منها على عشرة أيام، ولا يزيد مجموعها على سنتين يوماً من تاريخ القبض، ويتعين بعدها مباشرة إحالته إلى المحكمة المختصة أو الإفراج عنه، وللحكمة المختصة الموافقة على طلب تمديد التوقيف.

وجود ولي الأمر
ومنع النظام النيابة العامة من التحقيق مع الحدث، دون وجود ولي أمره، أو من يقوم مقامه، أو بحضور محام له، أو باحث، أو أخصائي اجتماعي، ويكون التحقيق داخل الدار، وإن اقتضت الحاجة فيكون في مكان آخر يتناسب مع عمر الحدث، وتناولت مواد النظام أحكاماً عامة لمشروع النظام، فإذا أتم الحدث 18 سنة من عمره قبل انتهاء مدة الإيداع المحكوم بها عليه، فينقل للسجن لإتمام المدة الباقية، إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب من له مصلحة غير ذلك، ولا تسجل على الحدث سابقة بسبب الأحكام الصادرة في حقه، بل تسجل في سجل خاص لدى دار الرعاية. ملفات مهمة على طاولة الشورى

• تعديل نظام التنفيذ.

• مشروع نظام المسؤولية الطبية.

• اللائحة التنظيمية لعمل الأسر المنتجة.

• الجرائم الجنائية المتعلقة بالشركات المدرجة.

أبرز مواد نظام رعاية الأحداث

• معاقبة الحدث بالإيداع في دار الرعاية الاجتماعية مدة لا تتجاوز 15 سنة.

• المنع من ارتياد أماكن معينة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

• وضعه تحت المراقبة الاجتماعية لمدة لا تتجاوز سنتين.

• إجراءات مشددة في القبض والضبط والتحقيق.

• سماع الشهود من الأحداث في مكان مناسب وبحضور ولي أمر الحدث.

• إبلاغ ولي أمره حال القبض على الحدث في حال التلبس.

• منع إيقاف الحدث لغرض التحقيق ما لم تر النيابة العامة أن المصلحة تقتضي إيقافه.

• ترحيل الحدث (أنثى) بصحبة محرم لها، أو سجانة وبما يمنع الخلوة.

• لا تزيد تمديد مدة التوقيف على 15 يوماً من تاريخ القبض عليه.

• منع النظام النيابة العامة من التحقيق مع الحدث دون وجود ولي أمره.



السماح لمستفيدي حساب المواطن " الاعتراض على المبالغ

المودعة

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 جماد ثاني 1439 هـ - 17 مارس 2018م

<http://www.al-madina.com/article/565702>

واس - الرياض

أتاح برنامج حساب المواطن للمستفيدين تقديم اعتراض على مبلغ استحقاق الدفعة الرابعة من البرنامج في حال كان لديهم اعتراض على المبالغ المودعة لهم خلال الدفعة الرابعة، التي تم إيداعها في حسابات المستحقين يوم (الأحد) الماضي،

وذلك من خلال البوابة الإلكترونية للبرنامج على الرابط www.ca.gov.sa.
ويبين البرنامج، أنه يتيح للمستفيدين الاعتراض في الموقع الإلكتروني على مبلغ الاستحقاق بعد خمسة أيام من كل دورة إيداع، مشيراً إلى أنه سيتم التعامل مع الاعتراضات الواردة خلال فترة السماح التي تمتد لثلاثة أشهر بعد كل دورة استحقاق، وفي حال قبول الاعتراض سيتم صرف قيمة الدعم المستحقة للمستفيد بأثر رجعي عن الشهر محل الاعتراض. ودعا برنامج «حساب المواطن» المسجلين إلى الاستفادة من الحاسبة التقديرية المتوفرة في البوابة الإلكترونية، للاستفادة منها في معرفة قيمة الاستحقاق التقديرية، حيث تتأثر قيمة الاستحقاق للأسر والأفراد المستقلين بإجمالي دخل الأسرة وعدد أفرادها وأعمار التابعين إذا كانت أكبر أو أقل من 18 عاماً.



"العمل": 42 ألف منشأة تدخل ضمن برنامج "حماية الأجور"

المصدر: جريدة المدينة الأحد 30 جماد ثاني 1439 هـ - 18 مارس 2018م

<http://www.al-madina.com/article/565867>

واس - الرياض
كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن عدد المنشآت التي دخلت ضمن برنامج حماية الأجور بلغت بنهاية العام الماضي (2017م)، 42,418 منشأة (جميع المنشآت التي فيها 30 عاملاً فأكثر)، مشيرة إلى أن عدد العاملين فيها 6.154.636 عاملاً.
وقال المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباخييل: إن الوزارة ملتزمة بتطبيق "حماية الأجور" على جميع منشآت القطاع الخاص؛ للتأكد من صرف مستحقات العمالة في وقتها، وتحديد مستويات الأجور في جميع المهن، وتقليل المشاكل بين صاحب العمل والعامل"، مشدداً على أن الوزارة لن تتهاون في تطبيق البرنامج وفق مراحل الزمنية المحددة، حتى يتم تطبيقه على جميع منشآت القطاع الخاص.
وأوضح أباخييل، أنه استناداً للائحة مخالفات وعقوبات نظام العمل، فإن المنشأة تُعاقب عند عدم دفع أجور العاملين في مواعيد استحقاقها المحددة، بغرامة تصل إلى ثلاثة آلاف ريال، وتتعدد بتعدد العمال، كما يتم معاقبة المنشأة التي لا تلتزم برفع ملف الأجور على النظام بشكل شهري بـ10.000 ريال، مضيفاً أنه سيتم كذلك إيقاف جميع خدمات الوزارة عن المنشآت التي لا تلتزم بالبرنامج في تقديم بيانات أجور عاملها على النظام لمدة شهرين من تاريخ التطبيق الإلزامي حسب مراحل البرنامج، عدا خدمتي إصدار وتجديد رخص العمل، وفي حال تأخرت المنشأة لمدة ثلاثة أشهر، سيتم إيقاف جميع خدمات المنشأة لدى الوزارة، وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى منشآت أخرى دون موافقة صاحب العمل الحالي، حتى لو لم تنتهِ رخصة العمل الخاصة بالعامل.
وجددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية دعوتها للمنشآت بالمسارعة في رفع ملف أجور العاملين، من خلال حساب المنشأة في الخدمات الإلكترونية للوزارة، كما أنه يمكن للمنشآت الدخول على موقع الوزارة والاطلاع على جدول المراحل القادمة من البرنامج، والاشتراك فيه بشكل تجريبي قبل تاريخ الإلزام الخاص بهم، ولن يترتب على هذه المشاركة التجريبية أي عقوبات أو ملاحظات.
ولمزيد من المعلومات عن ملف الأجور وخطوات تحميل الملف، يمكن تحميل "دليل مستخدم نظام حماية الأجور" والمتاح من خلال بوابة وزارة www.mlsd.gov.sa

دوائر قضائية متخصصة لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الوطن الاحد 21 جماد ثاني 1439 هـ - 11 مارس 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=332834&CategoryID=5

بريدة: عايض المطيري 2018-03-17 11:24 PM

طالب قانونيون ومختصون بإنشاء دوائر جزائية وقضائية متخصصة وقضاة أكثر احترافية ومهنية وخبرة في قضايا فساد الأعمال الإدارية، للتصدي للجرائم المتعلقة بقضايا الفساد، وإنجاز القضايا العالقة بالمحاكم والإسراع في معاقبة المفسدين.

مؤكدين لـ«الوطن» أن منظومة محاربة الفساد لن تكتمل بالمهنية والاحترافية المطلوبة، إلا بعد إحداث الدوائر القضائية المتخصصة بقضايا الفساد، لا سيما إحداث دوائر التحقيق والادعاء العام الجديدة المختصة، مشيرين إلى أنه سيزيد من فعالية الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ويرفع من جودة عملها بما يتوافق مع الرؤى المستقبلية التي ستحدث نقلة نوعية في مكافحة ومحاربة الفساد .

الجانب القضائي

أشار المستشار، المحامي القانوني عادل التويجري، إلى أن تفعيل الجانب القضائي المتخصص يشكل أهمية عالية، وذلك من خلال إحداث دوائر قضائية معنية بالفساد، وتزويدها بكوادر قضائية متخصصة من شأنها الإسراع في إنجاز قضايا الفساد والحكم فيها بمهنية واحترافية وفق ما يقتضيه الجرم.

الدوائر الجزائية

يرى المحامي فهد العقيلي أن النظر في قضايا الفساد الإداري وما يتعلق بها من قبل قضاة مختصين سيكون أكثر إيجابية، ومن الخطى الرائدة في تاريخ القضاء السعودي تجاه المهنية، معتبراً أن الفساد وجه من أوجه الإخلال بالاستقرار الوطني ويستحق المحاربة بمهنية عالية.

دوائر مختصة

قالت المحامية ريم العجمي إن هناك خطى متسارعة لقرارات حكيمه ومدروسة أسهمت في تطوير البلاد على كافة الأصعدة، ومن أهمها التطور والنقلة النوعية في جهات التحقيق والادعاء العام وقضايا الفساد الإداري .

اكتمال المنظومة

أوضح المحامي محمد الجفن أن عقد منظومة مكافحة الفساد لن يكتمل إلا بعد إنشاء الدوائر القضائية الجزائية المختصة في المحاكم التي تعنى بموضوع الفساد، وتسمى بـ (دائرة الفساد) مثل دائرة الحدود أو القصاص لكي تكتمل المنظومة، وتكون مراحل التحقيق والإدانة والمحاكمة مكتملة الأركان والاختصاص، لا سيما بعد إحداث دوائر التحقيق والادعاء العام المعنية بقضايا الفساد.

معاشات التقاعد والهيكلية

المصدر: جريدة الرياض 30 جماد ثاني 1439 هـ - 18 مارس 2018م

<http://www.alriyadh.com/1669248>

راشد بن محمد الفوزان

دعوة من الأستاذ فيصل الجحى وهو مدير عام إدارة الاتصال المؤسسي بمؤسسة معاشات التقاعد، والتي من خلالها تم اللقاء مع معالي محافظ معاشات التقاعد الأستاذ محمد النحاس، والحوار امتد على ما يزيد الساعة، بحضور بعض مسؤولي الإدارات في المؤسسة، خلاصة ما يمكن القول خلال هذا اللقاء، الذي اعتبره سابقة في لقاءات المؤسسة مع الإعلام وأشكرهم على هذه الدعوة، والواضح أن التقاعد كمعاشات ومؤسسة مقصرة إعلامياً سابقاً، حيث إن صورة المؤسسة من الداخل غير واضحة، بمعنى شفافية إعلامياً، ولم تظهر وتبرز عمل المؤسسة في السابق، ولكن نقول اليوم إنها بدأت وأتمنى تستمر، وعليها أن تقوم بذلك، حتى لا يفسر صمتها أنه عجز عن الرد أو عدم قدرة من حيث المبررات لكل ما يتم نقده بها، من خلال اللقاء مع معالي المحافظ والبقية من مسؤوليها، لم تخل المؤسسة نفسها من وجود تقصير إعلامي أو بعض الاستثمارات المتأخرة أو متعثرة وهي كأي مؤسسة تقاعد في هذا العالم يمكن أن يحدث لها نقد أو تعثر أو تأخير، وهذا ما نجده حقيقة ماثله في اقتصاديات الدول المتقدمة.

حين ننظر لنظام التقاعد اليومي، يجب أن نقر أن هناك «خللاً» في النظام يجعل المؤسسة لا يمكن أن تحقق التوازن بين ما تتحصل عليه من أقساط وبين ما تصرفه، ولا يجب أن تصور استثمارات التقاعد أن تكون كافية لسد الرواتب الشهرية للمتقاعدين، فحين تحصل أقساط تقارب 2 مليار وتصرف 5 مليارات شهرياً، ونظام يقر التقاعد المبكر الذي قد يخرج من سوق العمل من بسن الأربعينات أو الخمسينات، ويظل يستلم راتباً تقاعدياً لعشر وعشرين وحتى ثلاثين سنة، فهو خلل في النظام، فحسب ما استقيت من اللقاء بمعالي المحافظ والشرح المصاحب، أن أي موظف يستعيد كل الأقساط التي اقتطعت منه خلال 10 إلى 12 سنة، وبذلك يكون استوفى كل ما دفع من أقساط وهي 9 %، أيضاً سن التقاعد لدينا بالهجري وهو يعني 58 سنة وليس 60 سنة، رغم أن سنوات التقاعد في العالم تزيد إلى 63 و65 سنة وأكثر، وأيضاً التوظيف الحكومي لا يوازي من يخرجون من العمل مما يشكل تقلصاً في الأقساط التي تدفع، وارتفاع المنافع للموظف من دون ما يقابلها، وغيره من المتغيرات التي تشكل خللاً في عمل معاشات التقاعد، وطبقاً لما رأيت أن كل ذلك يتجه إلى الدراسة والاقتراحات والحلول، لإيجاد نظام تقاعدي متوازن ومستدام، وهذا يحتاج تعديل الأنظمة لا شك، ودعم الدولة له وهي تقوم بذلك، وهي ضامنة لحقوق المتقاعدين، لكن على المؤسسة أن تستمر بإصلاحها وأيضاً تواصلها الإعلامي لإيصال الصورة الصحيحة، وأن تتقبل النقد والملاحظات فهي في النهاية مصلحة تعم الجميع.

افد 2018 إيجابيات وسلبيات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 30 جماد ثاني 1439هـ - 18 مارس 2018م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36623>

صفوح الشمري

من أفضل الأشياء التي سعدت بها وجود شباب سعودي في أغلب الشركات الدفاعية السعودية، وكانوا متمكنين من مشاريعهم وشرحهم، ومعرفتهم وافية

«إذا أردت السلام فاستعد للحرب» بابلوس فلافيوس فيجيتوس كاتب الإمبراطورية الرومانية.

السعودية من أكثر الدول في العالم إنفاقا على الدفاع والسلاح، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة عالميا في الميزانية الدفاعية، بل إنها تسبق دولا كبرى كفرنسا وبريطانيا، في المقابل أقل من 5% وحتى أقل من ذلك وربما يصل إلى 2% في بعض الأحيان ينتج محليا! أي أن الغالبية العظمى من السلاح والميزانية الدفاعية تذهب للخارج ولا يستفيد منها الوطن والصناعة الوطنية بالشكل المطلوب.

طبعاً غير أن هذا يعتبر خروجاً كبيراً للأموال خارج البلد هناك محاذير على الأمن الوطني، وهذا قد يعرض أمن الوطن للابتزاز أثناء الأزمات، فالبلد الذي لا يصنع أغلب سلاحه بيده سيكون عرضة للمساومات وأيضاً قطع السلاح عندما يحتاجه بشدة.

على الصعيد الاقتصادي مئات المليارات التي تصرف على الدفاع قادرة على إيجاد فرص عمل لعشرات الآلاف من السعوديين بأجور ممتازة إذا صرفت داخل البلد.

كانت السعودية من أوائل دول المنطقة التي أسست برنامج التوازن الاقتصادي أو ما يعرف بـ(الأوفست)، لكن للأسف لم يفعل بالشكل المطلوب بل تم إيجاد مشاريع بعيدة كل البعد عن نقل التقنية العسكرية! مما جعل دول المنطقة الأخرى تتقدم علينا في نقل التقنية والصناعة الدفاعية.

لنتفق على شيء وهو معروف للجميع، شركات الدفاع والسلاح لن تبادر من نفسها وتنتقل مصانعها أو حتى جزء منها للبلد، لأنها تريد الاستفادة القصوى من البلد بأعلى الأسعار، ما لم يكن هناك حزم في نقل التقنية، وكان هذا الحزم مفقود، لكن مع السياسة السعودية الجديدة والحزم في كل المجالات وضعت المملكة بتوجيه وتخطيط من ولي العهد أن تكون نسبة التصنيع المحلي 50%.

معرض افد 2018 الذي أقيم في الرياض قبل أسابيع كان إحدى المبادرات المهمة لدعم التصنيع العسكري المحلي، وهو في نسخته الثانية مميز، وقد سنحت لي الفرصة لزيارته، وخرجت ببعض الانطباعات، ولست هنا في مجال مدح أو انتقاد المعرض بقدر ما أشرح ما رأيته من إيجابي وسلبي بدون محاباة أو انتقاص.

خلال سنوات وأنا أزور معارض الدفاع والسلاح حول العالم مما كون لدي بعض الخبرة في التنظيم، فأستطيع القول إن معرض افد 2018 تحسن بشكل ملحوظ عن النسخة السابقة وهناك تطور كبير في الكم والكيف، لكنه يبقى معرضاً وليداً، وعمره قصير، لذلك لم يصل بعد إلى مرحلة النضج المطلوب في المعارض العالمية الكبرى، ونتمنى أن يكون في تحسن مستمر في السنوات القادمة.

من أفضل الأشياء التي سعدت بها وجود شباب سعودي في أغلب الشركات الدفاعية السعودية، وكانوا متمكنين من مشاريعهم وشرحهم ومعرفتهم وافية، كما أن هناك مشاريع مستقبلية مشجعة جداً وجوهرية، تحتاج الدعم والتشجيع، لأنه سابقاً للأسف الرؤية عند الأصدقاء في وزارة الدفاع للصناعة الوطنية لم تكن بالشكل المطلوب، وربما المواصفات والجودة لم تكن بما يرتقي لمواصفات الوزارة، أما الآن فقد تحسن الوضع جذرياً، وهذا ما لمست من حديث الشركات الوطنية.

للأسف هناك استثناء، تفاجأت بالخلفية العسكرية الضعيفة لموظفي شركة سامي (الشركة السعودية للصناعات العسكرية)

رغم أن الآمال معقودة بقوة عليهم، لكن ربما نحاول أن نجد لهم عذرا بأنهم شركة جديدة ووليدة، لكن اختيار موظفين يمثلون الشركة لديهم معرفة شيء مطلوب!

الملاحظ أيضا أن الشركات الأميركية يكون الموظفون السعوديون فيها أكثر إمام وقدرة ومعرفة بالشؤون الدفاعية والصناعية والتسليح والبرامج، بينما في الشركات الدفاعية الأوروبية وخصوصا الشركات الكبرى فإن مستوى المهندسين السعوديين ليس بالشكل المطلوب وهذا لاحظته في أكثر من معرض، وعندما يظهر ضعف المعلومات يغيرون الموضوع مع أنها معلومات عامة منشورة.

الملاحظ وبقوة أن الشركات العالمية ترسل أضعف موظفيها للمنطقة، قابلت بعض الموظفين في شركة كبرى لا يعرفون حتى برامج شركاتهم المعلنة أو تسليحها، والمشكلة المعاندة في الجهل لدرجة أنك تصل مرحلة تشفق عليهم وتحاول أن تنهي النقاش وتشعرهم أنهم على حق، لأنه جدل عقيم ولا تريد أن تضيع وقتك فيه، لكن أغرب ما في المعرض موظف شركة كبرى لا يعرف معلومة عامة ربما يعرفها طالب مدرسة، المشكلة أنها مكتوبة خلفه، قد قابلت مدير الشركة سابقا في أحد المعارض الدولية وكان بنكا من المعرفة، لو علم بمستوى موظفيه لما أرسلهم، وللأسف كثير من موظفي الشركات الذين أرسلوا للمعرض يشبهون شريطة معارض السيارات، كلام دون علم أو معرفة، نأمل أن تتأكد الشركات الدفاعية من مستوى من ترسل في المعارض القادمة!

هناك قاعدة ترسخت لدى الكثير من الذين يعرفون الصناعة الدفاعية «الأميركيين من أبخل الناس في نقل التقنية بداية وفي المفاوضات لكن عندما يوعدون بشيء من نقل التقنية ينفذونه (أي أن العقد عقد محترم)، أما أغلب الشركات الأوروبية فهم من أكثر الناس سهولة في بيع الكلام في المفاوضات لكن بعد توقيع العقود يحاولون إيجاد ألف سبب وسبب للمراوغة، وعند التنفيذ ونقل التكنولوجيا الدفاعية. والأمثلة كثيرة، لكن لكل قاعدة استثناء فلا يجوز التعميم.

المحصلة العامة، أنا سعيد جدا بالمعرض وتطوره الكبير خلال فترة قصيرة نسبيا، وسعيد أكثر بالشباب السعودي العامل خصوصا في الشركات الدفاعية الوطنية وبعض الشركات الأجنبية، لكن أمل وبقوة مراجعة الموظفين الأجانب في الشركات الكبرى، فنحن من أكبر أسواق السلاح بالعالم، ونستحق أفضل الموظفين ولا نفضل الرجيع والضعفاء مهنيا.



كاريكاتير



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد
جماد ثاني 1439 هـ - 18 مارس
م 2018

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Maher-
Ashor/28078647](http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/28078647)



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد
جماد ثاني 1439 هـ - 18 مارس
م 2018

[http://www.al-
madina.com/article/56575](http://www.al-madina.com/article/56575)

3